

كتاب "الآمل والمأمول" المنسوب للجاحظ

للدكتور إبراهيم السامرائي

عضو مؤازر في المجمع

هذا كتاب حققه الدكتور رمضان شيشين من جامعة إستانبول، نشر في سلسلة "رسائل ونصوص" التي ينشرها ويشرف عليها العالم المحقق الأستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد.

لقد جاء في مقدمة المحقق (الدكتور رمضان) قوله:

لم نعثر في المتن على أي إشارة تدلّ على مؤلفه أو تاريخ تأليفه، ولكن نرى في صفحة (ب) من الورقة الأولى إشارة إلى محمد بن بدر الدين المنهجي مكتوبة سنة ٩٥٩هـ، يذكر المنهجي فيها أن الكتاب للجاحظ، لكن إذا قرأنا المتن، رأينا أن الأسلوب ليس للجاحظ، رغم أن الجاحظ ألف كتاباً اسمه "الآمل والمأمول".

أقول: إن قول المحقق: "أن الأسلوب ليس للجاحظ" غير كاف ففي الكتاب من الرجال ممن عاشوا بعد الجاحظ وهذا دليل قاطع على أن الكتاب ليس للجاحظ كما سنشير إلى ذلك. ولا نستطيع أن نعتمد "الأسلوب" وحده في نفي النسبة لأن "الأسلوب" لا يدل دلالة واضحة على هذا.

وإذا كان هذا: أليس من التفريط أن يثبت المحقق على جلد الكتاب قوله: "المنسوب للجاحظ" معتمداً على "ملاحظة" هامشية كتبها متأخر هو "المنهجي" من رجال القرن العاشر الهجري، ثم إننا لا نعرف مبلغ العلم لدى المنهجي لنتخذ من "ملاحظته" شيئاً فنثبت نسبة ليس لها من قيمة كبيرة.

ثم استرجح المحقق أن يكون الكتاب لعبدالمك الشعالبي المتوفى سنة ٤٢٨ هـ أو رجل عاش في القرن الرابع الهجري.

أقول: ليس أيضاً شيء من قوة تمنح صاحبها أن يذهب هذا المذهب، وذلك لأننا نعرف للشعالبي كتاباً في "الآمل والمأمول". لعل المحقق قد ذهب إلى هذا معتمداً على نهج الشعالبي في كتبه، فقد جاءت في كثير من هذه المعاني التي أفرد لكل معنى منها رسالة أو كتاباً، كالمضاف والمنسوب، وسحر البلاغة، والمنتحل، والمتشابه، وغيرها، ولكن هذا لا يسوّغ أن نذهب فنزعم أن الكتاب له ولو على طريقة الاسترجاح.

ثم أشار المحقق في مقدمته القصيرة إلى صفة الكتاب ومخطوطته، وتاريخ الفراغ من نسخها، ومكان وجودها، وما ورد فيها من التصحيقات، وما قدّمت من مشكلات اضطلع بالنظر فيها.

وقد بدا لي أن أفق جملة وقفات في "المتن" فأقول:

١- جاء في مقدمة المؤلف في الصفحة التاسعة قوله:

..... مُسْتَأْهِلٌ فَوْقَ تَأْمِيلِهِ الَّذِي فِي طِبْنَتِهِ.

أقول: قول المؤلف: "مستأهل" هو اسم الفاعل من "استأهل" بمعنى استحقّ، وهو فعل معروف في العربية، وقد جاء في نصوص كثيرة غير أن المأثور في كتب اللغة أن المتقدمين عدّوه مما لا يقال، روى أبو حاتم في كتاب "المُزال والمفسد" عن الأصمعي قوله: يقال استَوْجَبَ ذلك واستَحَقَّهُ، ولا يقال: استأهله، ولا أنت تستأهل ولكن تقول: هو أهل ذاك وأهل لذاك.

أقول: هذا قول الأصمعي، غير أننا نجد الكتاب قد درجوا على استعمال "استأهل"، فهل يعني أن قول الأصمعي محمول على تشدده وتحرجه؟ ولنا في ذلك جملة مسائل من أقوال تفرّد بها.

ثم أن ضبط كلمة "طَلَبَة" في كلام المؤلف صحيح وزان "كَلِمَة" ولكن أكثر منه "طَلَبَة" بفتح فكسر وزان "كَلِمَة" و"سَرِقَة".

٢- وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف:

.... والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عما إن فاته قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة.

أقول: والوجه أن يقال: والمجد في التماس ... عما قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة إن فاته ...

إن تقديم الفعل "قَعَدَ"، وهو جواب الشرط في كلام المؤلف، متطلب، لأن التقديم يجعل هذا الفعل صدرًا لجملة الصلة للموصول "ما" وشرط جملة الصلة أن تكون خبرًا لا إنشاءً. وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة إنشاءً وهي جملة شرطية (إن فاته قَعَدَ)، وهذا ممتنع، وقد ورد هذا كله في المظان النحوية.

٣- وجاء فيها أيضاً قول المؤلف:

فإن هو لم يأنف "بتسبيب" المسألة والإفصاح عن البغية والمطالبة بالعدة....

كان غير مميّز من العامة....

أقول: والصواب: لم يأنف عن تسبيب المسألة. إن الفعل "أنف" يتطلب "عن" في وصوله إلى مدخوله.

٤- وجاء في الصفحة الحادية عشرة قوله: وقد فصلت هذه الجمل بأبواب من وعائها واستتهج في مكاتبته سبيلها كان كالساري بدليل، والحادي على مثال.

أقول: ألا يجوز أن يكون الأصل: والحادي على مثال؟ وإن كنت أرى "الحادي" صواباً.

٥- وجاء في الصفحة الثانية عشرة قوله:

قرأت في كتاب كليله ودمنة: "إن من صفة الناسك السكينة لغلبة التواضع وإتيان القناعة ورفض الشهوات ليتخلى من الأحزان وترك إخافة الناس لئلا يخافهم".

أقول: قول ابن المقفع: "ليتخلى من الأحزان" بمعنى ليخلو من الأحزان وينجو من آثارها. وهذا خلاف المشهورة من استعمال الفعل، فالذي يكثر من استعمال "التخلي" هو الترك، يقال، تخلى عما يشغله بمعنى ترك وانفصل، ومن أجل ذلك كان الوصول إلى مدخوله بالحرف "عن".

٦- وجاء فيها أيضاً قول المحقق في حاشيته ذات الرقم (٢) في التعليق على المنقول من "كليله ودمنة":

لم أجد هذا القول في "كليله ودمنة".

أقول: كان عليه أن يشير إلى طبعة "كليله ودمنة" هذه التي خلت من نقول عدة وردت في هذا الكتيب الصغير، ذلك لأن "كليله ودمنة" طبعت عدة، ومن الجائز أن يكون في طبعة لويس شيخو أو الطبعة الأوروبية شيء لا نجده في الطبعات المصرية.

٧- وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف:

وأنشدتُ لمحمد بن حازم الباهلي:

ما كان مال يفوت دونَ غدٍ فليس بي حاجة إلى أحد

وقد علق المحقق على محمد بن حازم الباهلي فأثبت موجزاً بترجمته في الحاشية جاء فيها: أنه توفي سنة ٣١٥ هجرية.

أقول: وتاريخ وفاة الباهلي هذا دليل كافٍ على أن "الآمل والمأمول" ليس من كتب الجاحظ، وعلى هذا فأقول:

إنه منسوب للجاحظ ليس بشيء.

٨- وجاء في الصفحة الرابعة عشرة قول المؤلف:

.... وارضىي بقليل الحظ من الدنيا، وتبليغي بما أمكنَ منها، وخذي عفو ما كان مُحَبَّباً لك ولا تستصغري ما أنتِ فيه من الكفاف ...

أقول: وقول المؤلف: "وخذي العفو" أي وخذي الفضل، أو ما بقي من الزيادة، وهذا المعنى مما نقرأه في قوله تعالى: "ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو" ٢١٩ سورة البقرة.

٩- وجاء في الصفحة الثامنة عشرة بيت لعنترة:

ولقد أبيت على الطوى وأظله حتى أنال به كريم المأكل

وقد علق المحقق على البيت موثقاً، ولكنه لم يكتف بالإشارة إلى "ديوان الشعراء الستة" الذي فيه لامية عنتره المشهورة بل زاد على ذلك: ديوان أشعار الهذليين، وكأنه لم يكتف بذلك فزاده عليها "الأغاني" وآل به الأمر إلى أن يذكر "أمثال الميداني" و"المحاضرات" للراغب الأصفهاني، والميداني

والراغب من المتأخرين، وليس البيت الجاهلي محتاجاً إلى توثيقه بهذه المصادر المتأخرة. وإذا كنا ذكرنا ديوان الشعراء الستة، وديوان الهذليين ثم الأغاني فهل من حاجة إلى هذه الزيادة؟ اللهم أن هذا لمن عبث التحقيق في عصرنا.

١٠- وجاء في الصفحة التاسعة عشرة قول الخليل بن أحمد:

أقول: والصواب: "سَخَا بنفس أني لا أرى أحداً" كما في "نزهة الألباء" ص ٤٦ ومثله في أخبار النحويين البصريين للسيرافي. وفي "إنباه الرواة" "سَخَى" بالتضعيف، وهو يريد أن نفسه كريمة لا تتعلق بالمال. وعلى هذا فلا وجه "للشَحّ" الذي ورد في نص "الآمل والمأمول" كما ورد "شحا" في "وفيات الأعيان" في ترجمة الخليل بن أحمد.

١١- وجاءت أبيات ثلاثة. في الصفحة الحادية والعشرين لمنصور بن باذان وهي:

ياذا الذي دَمَّ دَهْرُهُ من أجل أن حَطَّ قَدْرُهُ
لا تأسفَنَّ لشيءٍ ففي المغيرة عِبْرُهُ
لو نيلَ رزقٍ بعقلٍ لم يُعْطِهِ اللهُ بَعْرُهُ

وقد علّق المحقق على منصور بن باذان بقوله: لم أجده وقوله هذا في المراجع.

أقول: وكان أحسن من ذلك لو أنه وقف على البيت الثاني ثم الثالث واجتلى المراد منهما الذي لا يستوضحه القارئ، فما "المغيرة" الذي علّق عليه قول

الشاعر في عجز البيت الثالث "لم يعطه الله بَعْرَةً" لا بد أن يكون "المغيرة"
كلمة بمعنى "جمل" مثلاً وصُحِّفَ إلى "المغيرة".

١٢- وجاء في الصفحة الثالثة والعشرين البيتان:

ثنتانٍ من "سيرة" الزمان تحيَّرتَ بهما عقول ذوي التفلسف والنُّهى
مُثِرٍ من الأموال منقوص الحِجى وموَفَّرِ الآداب منقوص الغنى

أقول: والصواب: "ثنتان من سِيرِ الزمان" وبذلك يتم الوزن.

١٣- وجاء في الصفحة الرابعة والعشرين من رجز أبي العتاهية:

هي المقادير فلُمَني أو فذَرُ إن كنتُ أخطأتُ فما "أخطأ" القَدَرُ

أقول: ووزن البيت يقتضي تسهيل همزة "أخطأ" فيكون: "... فما أخطأ
القَدَرُ.

١٤- وجاء في الصفحة السادسة والعشرين قول أحدهم:

اصفَعِ المُجْبِرَ الذي "بقضا" السوء قد رضى

فإذا قال: لِمَ فَعَلْتَ؟ فقلْ هكذا قُضِيَ

أقول: وإثبات الشعر على النحو الذي ورد في "الكتاب" وهو ما نقلته
بصورته، يوهم القارئ أن الشعر بيت واحد، والصواب: أنه بيتان من
الخفيف المجزوء وهما:

اصفَعِ المُجْبِرَ الذي بَقَضَا السوء قد رَضِيَ
فإذا قال: لِمَ فَعَلْتَ؟ فقلْ هكذا قُضِيَ

وكلمة "قضاء" الممدودة كما وردت في نص "الكتاب" ينبغي أن تُقصر
لحاجة الوزن.

١٥- وجاء في الصفحة السابعة والعشرين من قول علي بن أبي طالب -
رضي الله عنه:-

..... "وأفضِلُ" على من شئتَ فأنتَ أميرُهُ.

أقول: والصواب: وأفضِلُ على من شئتَ، وهمزة الفعل همزة قطع، وهي
همزة أَفْضَلَ يُفْضِلُ.

١٦- وجاء في الصفحة التاسعة والعشرين من قول عبدالله بن عباس
يخاطب معاوية:

.... ولئن أغلقتَ عَنَّا بابكَ لنكُفَّنَ أنفسنا عنك. وهذا المال "فليس" لك فيه
إلا ما للرجل من المسلمين فعلى أيِّ وجهٍ أعطيتناه؟

أقول: والصواب: ... وهذا المال ليس لك فيه إلا....، ولا حاجة إلى الفاء
فهي من خطأ الناسخ.

١٧- وجاء فيها أيضاً:

مرَّ أبو الأسود الدؤلي بالأحنف بن قيس، وعليه ثيابٌ رثَّة، فقال: يا أبا
الأسود لو استبدلتَ مكانه؟ فقال: رُبُّ مملول لا يستطاع فراقه.

أقول: وقول الأحنف: "لو استبدلت بمكانه" والضمير مفرد مذكر، يشير إلى أن الاسم المتقدم الذي يعود عليه الضمير مفرد مذكر أيضاً، وهكذا فالصواب: وعليه ثوبٌ رثٌ.

١٨- وجاء في الصفحة الحادية والثلاثين قول محمد بن عيسى:

ويومَ منىً أعرضتُ عنها ولم "أقل" لحاجة نفس عند ليلى نوالها
وفي اليأس للنفس المريضة راحة إذا النفس "زلفت" خطّةً لا تتألها

أقول: الوجه في البيتين أن يكونا:

ويومَ منىً أعرضتُ عنها ولم أقلُ لحاجة نفس عند ليلى نوالها
وفي اليأس للنفس المريضة راحة إذا النفس زلّت خطّةً لا تتألها

١٩- وجاء فيها شعر لأحدهم وهو:

أرحني بالذي تُضمّر إن المطلّ تكديرُ

وإنّ اليأس كالنُّجج إذا لم يكُ تحريزُ

أقول: وإثبات الشعر على هذا النحو يوهم أنه بيت واحد، والصواب: أنه بيتان من الهزج وهما:

أرحني بالذي تُضمّر إنّ المطلّ تكديرُ

وإنّ اليأس كالنُّجج إذا لم يكُ تحريزُ

٢٠- وجاء في الصفحة الثالثة والثلاثين البيت:

ويئسْتُ ممّا قد لهجت به منها ولا يُسليكَ "مثل" اليأس

أقول: وصدر البيت موزون مستقيم من "الكامل"، ولكن العجز غير مستقيم،
ولا بد أن يكون الصواب:

منها ولا يُسليكَ كاليأس

٢١- وجاء في الصفحة السادسة والثلاثين قول المؤلف:

تقول العرب: جاءنا فلان تَضِبُّ لِنْتُهُ" ويدمى فوه....

أقول: والصواب: تَضِبُّ لِنْتُهُ ... بتخفيف التاء لا تشديدها. ويدلّ على هذا
أيضاً ما ورد في البيت الذي جاء في "الكتاب" وهو قول عنتر:

أَبِينَا أَبِينَا أَنْ تَضِبَّ لِثَاثِكُمْ على مُرَشِقَاتٍ كَالظَّبَاءِ عَوَاطِيَا

٢٢- وجاء في الصفحة السابعة والثلاثين قول كعب بن زهير:

مَنْ لِي مِنْهَا إِذَا مَا "أَزْمَةٌ" أَزَمْتَ ومن أُويس إذا ما أَنْفَهُ "رَدَمَا"

أقول: وعَلَّقَ المحقق فترجم بإيجاز لكعب بن زهير وأشار إلى مصادره وهي
كما وردت في الهامش:

خزانة الأدب، الشعر والشعراء، الجمحي (ويريد طبقات الشعراء)، ابن هشام
(ويريد السيرة)، جمهرة أشعار العرب، سمط اللآلي، المشرق.

ولا أدري كيف تتقدم "الخرانة" الشعر والشعراء، وطبقات الشعراء ... هذه
يسيرة، فأما غير اليسيرة فذكر المحقق لمجلة "المشرق" ولا أرى لها مكاناً
وإن كان العدد الذي أشار إليه قد حوى شيئاً عن الشاعر. ثم علق المحقق
على البيت فقال: البيت في "اللسان (رذم). وكأنه لم يسمع بديوان الشاعر
وهو من منشورات دار الكتب والنشرة جيدة موثقة، والرواية فيه ص ٢٢٤:
"ما لي منها إذا ما أزمة أزمّت".

و"الأزمة" مخففة وزان "أكلة" وليس "أزمة" بالتشديد التي هي جمع "زام" كما
في النص الذي أثبته المحقق.

٢٣- وجاء في هذه الصفحة أيضاً:

الحرص يزري "صاحبه"، وترك السعي يدعو إلى سوء الظن....

أقول: والصواب: يزري بصاحبه...

٢٤- وجاء في الصفحة التاسعة والثلاثين قوله المؤلف:

وقد علق على "هشام بن محمد" بقوله: لم أجده في المراجع.

أقول: لا بد أن يكون هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبى
المؤرخ النسابة والعالم بأخبار العرب وأيامها.

انظر "إرشاد الأريب" ٧/٢٥٠، - ٥٤،

٢٥- وجاء في الصفحة الحادية والأربعين قول "الباهلي":

ما سؤتني "إذا" وضعت الثقل عن عنقي بمنع رفدك "إذا" أخطأت في طلبى
اعتضت من ذاك عزاً باقياً "وجمياً" للعرض منى وإبقاءً على حسبي

أقول: والبيتان من "البسيط" والوجه فيهما أن يكونا:

ما سؤتني "إن" وضعت النُّقْلَ في عُنْفِي بمنع رِفْدِكَ "إِذْ" أخطأتُ في طَلَبِي
اعتضتُ من ذلك عِزًّا باقياً وِجْمِي لِلعِرْضِ مَنِّي وإِبقاءً على حِسْبِي

وهكذا استقام الوزن بالعدول عن "إذا" إلى "إن"، و"إذا" الثانية إلى "إذ" في
البيت الأول. والعدول عن "حمياً"، وهو غلط، إلى "جمي".

٢٦- وجاء في الصفحة الثالثة والأربعين البيتان:

لئن أخطأتُ في مَدْحِي — كَ مَا أخطأتُ في مَنْعِي
"فقد" أحللتُ حاجاتي بـ — وادٍ غير ذي رَزَعِ

أقول: والصواب:

لقد أحللتُ حاجاتي.....

وذلك لأن وردود "لئن" في البيت الأول يؤذن أن يكون الجواب مقترناً باللام
التي هي لام القسم. وهذا كقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم".

٢٧- وجاء فيها أيضاً:

أملِي فيكَ عَزَّنِي فَأَقْلَنِي "مَدْحِي" فيكَ يَا أبا عَدنانِ

أقول: والصواب: مَدْحِي، جمع مَدْحَةٍ وهي قصيدة المديح، والكلمة، وهي

مجموعة، هي المتطلبية وبها يستقيم الوزن.

٢٨- وجاء في الصفحة الرابعة والأربعين قول المؤلف:

إِنِّي تَكَلَّفْتُ من هِرَاقَةٍ ماءً وَجْهِي لَكَ وإِعْمالِ فِكْرِي إِلَيْكَ، وَجَوْلانِ قَلْبِي فِي
لَيْلِي لِاخْتِياركَ مَوْضِعاً لِحاجتِي شُفَّةً وَتَعْباً.

أقول: ولا بد أن يكون الأصل "مَشَقَّة" وتعباً. وذلك لأن "الشُّقَّة" بالضمّ تعني السفر البعيد، قال تعالى: "ولكن بُعِدَتْ عليهم الشُّقَّة".

٢٩- وجاء فيها البيت:

"يُجْزِيكَ" أو يُنْتِي عَلَيْكَ وَإِنَّ مَنْ أُنْتِي عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى

أقول: والصواب: يَجْزِيكَ بفتح ياء المضارعة، والفعل ثلاثي (جَزَى يجزي).

٣٠- وجاء في الصفحة الخامسة والأربعين البيت:

ما ماء كَفَّكَ إِنْ جَادَتْ "أَوْ بَخُلْتُ" من ماء وجهي وَإِنْ أَفْنَيْتُهُ عِوَضًا

أقول: وصدر البيت غير مستقيم الوزن، والصواب:

ما ماء كَفَّكَ إِنْ جَادَتْ وَإِنْ بَخُلْتُ....

و"بَخَلَ" مثل "فَرَحَ" وليس بَخُلَ بضم الخاء.

٣١- وجاء فيها أيضاً البيت:

لا تَحْمَدَ النَّاسَ وَإِنْ عَظَّمُوا فَإِنَّمَا "تُكْرِمُكَ" الْحَالُ

أقول: والصواب: تُكْرِمُكَ من غير تشديد، مضارع "أَكْرَمَ".

٣٢- وجاء في الصفحة السادسة والأربعين:

وَرُويَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: "كَادَ الْفَقْرُ يَكُونُ كَفْرًا" وَقَدْ عُلِقَ الْمُحَقِّقُ فِي

حَاشِيَةِ لَهُ فِي تَوْثِيقِ الْحَدِيثِ فَقَالَ: الْحَدِيثُ: الْمَحَاضِرَاتُ....

أقول: وكيف تكون "محاضرات" الراغب الأصفهاني مظنة في توثيق

حديث؟ ولم يُشَرِّ إلى أي من مسانيد الحديث.

٣٣- وجاء في الصفحة السادسة والأربعين البيت:

"سَمَّيْتُ" الدَّهْرَ حِينَ رَأَيْتُ دَهْرًا يُكَلِّفُنِي "التَّتَصُّفُ لِلرِّجَالِ"

أقول: والبيت يشتمل على كلم معدول عن جهته، والصدر غير موزون، ولا

بد أن يكون الصدر:

سَمْتُ الدهرَ حين رأيتُ دهرًا

ولا أرى وجهًا للتنصُّف ولعل الأصل هو "التكفُّف".

٣٤- وجاء في الصفحة السابعة والأربعين البيت:

له فضلٌ عليهم غيرَ عُزْفٍ سوى "أنَّ" ماله مالٌ كثيرٌ

أقول: والصواب: "سوى "أنَّ" ماله مالٌ كثير"، وليس "أنَّ ماله مالٌ كثير".

٣٥- وجاء في الصفحة الثامنة والأربعين قول المؤلف:

... ثم إنه أترى فاستفاد نيفاً وتسعين "ببراً" للنخل بالمدينة...

أقول: لا وجه لكلمة "ببر" في هذا النص، الذي أراه أن يكون الأصل "جريباً"، والجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة يُغرس نخلاً، وهو معروف، وما زال الجريب معروفاً لدى أهل النخل. وليس من مكان للبير، وهو من وحوش السباع.

٣٦- وجاء في الصفحة الخمسين البيت:

وهم لمقلِّ المالِ أولادٍ "علَّةٍ" وإن كان محصناً في العشيرة مخلولاً

أقول: والصواب: "أولادٍ علَّةٍ".

وبنوا العلات (بفتح العين) لا كسرهما بنو رجل واحد وأمهات شتَّى، يقابلهم "الأخياف" وهم بنو أمٍّ واحدة وآباء شتَّى.

٣٧- وجاء في الصفحتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين قول

المؤلف:

قال بعض الحكماء: عليكم بالرحل والارتحال ونصب البدن "واحتياض" الغمرات و"استهال" الوعور.....

أقول: وقد أخذوا من "الحَوْض" وهو الاسم، الفعل فقالوا: "حَوْض"، والتحويض عمل الحوض، والاحتياض اتخاذ الحوض، والكلمة في نص المؤلف تعني جعل "الغمرات" "حياضاً". وقد قاسوا على "الاحتياض" كلمة "الاستهال" أي جعل الوعور "سهولاً"، غير أن المعجم القديم قد خلا من "الاستهال".

٣٨- وجاء في الصفحة السادسة والخمسين أيضاً البيت:

زَحِحَ هُمُوكَ بِالْمَهْرِيَّةِ النَّجْبِ واقذف بنفسك في الآفاق واغترب

أقول: والصواب: "المَهْرِيَّة" بفتح الميم لا ضمها.

وإبل مَهْرِيَّة منسوبة إلى مَهْرَةَ بن حَيْدَانَ، وهو أبو قبيلة، وهم حيٌّ عظيم.

٣٩- وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت:

"ولا تَقَعَدَنَّ" بمضِيعةٍ ذَلُولاً ولكن أَلِقِ ذَلُولاً في الدَّلَاءِ

أقول: والصواب:

ولا تَقَعُدْ..... ولكن أَلِقِ ذَلُوكَ في الدَّلَاءِ

٤٠- وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت:

أَلَا خَلَّنِي أَمْضِي لَشَأْنِي وَلَا أَكُنْ عَلَى الدَّهْرِ كَلًّا، إِنَّ ذَا لَشَدِيدُ

أقول: والصواب: ولم أكن....

٤١- وجاء في الصفحة الثانية والستين قول المؤلف:

... وأمره أن يتجنَّب خصلتين هما آفتا القضاء وسبب "تودير" الحقوق:
العجلة قبل إثبات الحجة...

أقول: و"التودير" من الكلم النادر، وربما لا نقع عليه إلا في الأدب القديم.
و"وَدَّر" الرجل بمعنى ألقى به في هلكه..

٤٢- وجاء في الصفحة الرابعة والستين:

وفي الحديث: "إن رجلاً دخل المسجد والنبي - ﷺ - جالس، فقال له: يا
فلان أما "جَمَعْتَ"؟

قال: أما رأيتني يا رسول الله جَمَعْتُ معك؟

أقول: والقول: "جَمَعْتَ" بمعنى صليت الجمعة، والفعل من "الجمعة"، وهذا
نظير قولنا في الكلام على اليهود: "أسببوا" أي دخلوا في السبت
ومارسوا ما هو داخل في رسومهم في السبت.

٤٣- وجاء فيها أيضاً:

ولم تزل تسوق حاجتي حتى خرجت من "أوانها" إلى "أوان".

أقول: ولا وجه لاستعمال "أوان" بالمدّ فهو "أوان" بفتح الهمزة، والجمع "آونة"
نظير زمان وأزمنة.

٤٤- وجاء فيها أيضاً:

.... ولو أسعفتني في أول "طلبتها" لكان في ذلك صون لوجهي...

أقول: لا بد أن يكون الأصل: في أول طلبها، ولا وجه للطلبية بضم فسكون،
والمراد هنا المصدر وليس الاسم الطلّبة بكسر الطاء فسكون اللام أو الطلّبة
وزان الكلمة ونحوها.

٤٥- وجاء في الصفحة السادسة والستين البيت:

تَأْمَلْ وَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرٍ تَرِيدُهُ فَإِنَّ "الْفَتَى" مِنْ أَمْرِهِ مَا تَعْجَلَا

أقول: وعجز البيت غير موزون، وقد يستقيم لو قلنا:

فإِنَّ الْفَتَى مِنْ أَمْرِهِ مَا تَعْجَلَا

٤٦- وجاء في الصفحة الثانية والسبعين قول المؤلف:

وقد كان من حقي وتكلفي "الشُّقَّة" إليك....

أقول: والصواب: ... وتكلفي المشقَّة إليك....

٤٧- وجاء فيها أيضاً:

... وإن القضاء والقدر ليحولان بين العباد وبين الإرادات، وليس إليه شيء

من "المشيآت".

أقول: والصواب: المشيئات.

٤٨- وجاء فيها أيضاً:

... وألزمتُ نفسي من الكلفة، وأنطقتُ به لساني من الشبهة والدُّسَّة،

والمَدْح التي ليست بخُلسة...

أقول: والصواب: والمدح جمع مدحة، وهي قصيدة المديح.

وقد تكرر هذا الغلط فجاء قوله: ... فردُّ "مدحي" السائرة.

والصواب: "مدحي" كذلك.

وبعد فهذه جملة فوائد وقفت عليها في هذا الكتاب الممتع.

د. إبراهيم السامرائي